عاصفة اعتراضات على تعديل كويتي لقانون العمل

الكويت – أثار تعديل على قانون العمل في القطاع الخاص، تسعى الحكومة الكويتية إلى إقراره في إطار إجراءاتها لمواجهة تداعيات جائحة كورونا على القطاع، عاصفة من الاعتراضات الشديدة، كون التعديل المذكور يتضمّن، بحسب منتقديه والمعترضين عليه، مساسا بحقوق العمّال ويحمّلهم عبء إنقاذ المؤسّسات التي يعملون بها، بينما يحافظ على امتيازات أصحاب تلك المؤسسات على الرغم من أن مؤسّساتهم كانت قد حظيت بالفعل بإجراءات حكومية عاجلة لتخفيف الأعباء المترتّبة على جائحة كورونا.

وتتعالى الأصوات في الكويت محذّرة من أن الأزمة المالية الناجمة عن انهيار أسعار النفط وعن تعطّل العديد من الأنشطة الاقتصادية بسبب وباء كورونا، بصدد التحوّل إلى أزمة اجتماعية عميقة تطال مئات الآلاف من العمّال وأسرهم.

محمد الهاجري

نرفض العبث بقوانين العمل للانتقاص من حقوق العمّال

ويتضمّن مشروع قانون تعتزم الحكومة الكويتية طرحه على مجلس الأمّة (البرلمان) لإقراره، إدخال تعديل على قانون العمل بإضافة مادّة تنصّ على منح أصحاب الشركات والمؤسسات الخاصة الذين تتعثر أعمالهم بسبب الإجراءات المتصلة بالأحوال غير العادية (جائحة كورونا في الحالة الرّاهنة) الحقّ في إحالة العمّال على إجازات إجبارية دون أجر أو بأجور مخفّضة.

كما يتيح المشروع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السماح لأصحاب الشركات بتخفيض أعداد العمال في مؤسّساتهم، أو حتّى تسريح العمّال بشكل جماعي.

وبمجرّد ظهور تفاصيل التعديل الجديد تشكّلت تلقائيا جبهة رفض واسعة له ضمّت نقابات عمّالية وتيارات سياسية ونوابا بالبرلمان.

وأعلن رئيس اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات محمد الهاجري رفض النقابات ما سمّاه "العبث بقوانين العمل" للانتقاص من حقوق العمّال ومكتسباتهم. وتوعّد في تصريح صحافي بالتصدّي لعملية تمرير المرسوم الحكومي، متّهما الحكومة بالانحياز إلى أصحاب الأعمال والتذرّع بأزمة كورونا لمنحهم المزيد من الامتيازات.

وكانت الحكومة الكويتية قد أقرّت آخر مارس الماضي جملة من الإجراءات الهادفة إلى حماية شركات ومؤسسات القطاع الخاص من تأثيرات جائحة كورونا من ضمنها تقديم تسهيلات ائتمانية وقروض ميسرة لتلك الشركات وتأجيل الأقساط المستحقة عليها ومنحها إعفاءات من الرسوم والضرائب الجمركية والإسراع في سداد الدفعات المالية للشركات المتعاقدة مع الجهات الحكومية.

وأصدرت الحركة التقدمية بيانا اعترضت فيه على تعديل قانون العمل واصفة ما تضمّنه بـ"الاعتداء الصارخ" و"المساس الفاضح بالحقوق العمالية الأساسية".

كما وصفت الحركة في بيانها مشروع التعديل بـ"المنحاز لمصالح الرأسماليين المستفيدين من برنامج الدعوم والتسهيلات الحكومية والقروض الميسرة"، داعية إلى "توسيع دائرة الرفض له والاعتراض عليه"، وإلى "أن يمارس الرأي العام الشعبي كافة أشكال الضغط السياسي والشعبي على أعضاء مجلس الأمة لمنعهم من إقرار مثل هذا المشروع المعيب".

ولم يتأخّر نواب البرلمان في التفاعل مع موجة الاعتراض على تعديل قانون العمل في القطاع الخاص. وقال النائب عبدالكريم الكندري إنّ أي تعديل تشريعي سيقدم سواء من الحكومة أو من النواب يمس بحقوق أو أجور أو عقود عمل المواطنين بالقطاع الخاص يجب أن يواجه بالرفض والتصدي من النواب.

واعتبر النائب عبدالله فهاد من جهته أنّ أي محاولة للمساس بحقوق أو عقود عمل المواطنين بالقطاع الخاص سنواجهها بالتصدي والرفض لأي تضييق عليهم واستغلال الظروف لتمرير هذا القانون.

وأقرّ النائب أحمد الفضل بمبدأ مساعدة الشركات الخاصة في حالات التعثر المالي وصولا إلى إمكانية تسريح العمّال عند حدوث عجز مالي، مستدركا بالقول إنّ ما يتّخذ من إجراءات يجب أن "يتم بموافقة الطرفين وبوجود جهة محكّمة وأنّ بإمكان الموظف في القطاع الخاص الرفض وأن يحصل على نهاية خدمته".

كورونا يدفع اليمن نحو حافة الكارثة بثبات

عدن – يتقدّم اليمن بثبات نحو الوضع الكارثي الذي كانت قد حذّرت منه العديد من الهيئات الأممية والدولية، والمتمثّل في انتشار غير مسيطر عليه لفايروس كورونا في البلد الفقير الممزّق بالحرب وذي المنظومة الصحية شبه المنهارة.

وتمّ الأربعاء تسجيل ثلاث إصابات جديدة بالفايروس في محافظة لحج بجنوب البلاد توفيت منها حالة واحدة كما سجلت إصابة أخرى في مدينة عدن بالجنوب.

وقالت اللجنة الوطنية العليا لمواجهة كورونا التابعة للحكومة المعترف بها دوليا إن مريضا مصابا بكورونا في محافظة تعز توفي. وبذلك يرتفع إجمالي عدد المصابين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دوليا إلى 25، فيما بلغت الوفيات خمس حالات. وفي محافظة حضرموت شرقي أعلن حظر التجوال لمدّة 12 ساعة يوميا. وجاء ذلك في بيان للجنة الطوارئ العليا بالمحافظة التابعة لحكومة الرئيس عبدربه منصور هادي، أشارت فيه أيضا إلى استمرار إغلاق جميع المنافذ الحدودية للمحافظة بشكل كامل وحتى إشعار آخر.

وعلى الجانب الآخر أعلنت جماعة الحوثي التي تسيطر على العاصمة صنعاء ومعظم المراكز الحضرية الكبرى عن حالة إصابة واحدة وهي لشخص صومالي عثر عليه ميتا داخل فندق. كما أعلنت الجماعة إغلاق 10 أحياء بالعاصمة صنعاء مؤقتا، ضمن إجراءات احترازية لمواجهة تفشي الوباء.

بلا سلاح في مواجهة عدو شرس

كفاءة الإمارات في مواجهة كورونا تثير اهتمام القوى العالمية الكبرى

ولاية نيفادا الأميركية تختار شريكا إماراتيا في برنامج لتشخيص الوباء

فاعلية التكنولوجيا تتوقف أيضا على كفاءة العقل الذي يوظّفها

ما أظهرته دولة الإمارات العربية المتّحدة من كفاءة عالية في مواجهة جائحة كورونا ذات الطبيعة الاستثنائية المفاجئة التي أربكت قوى عالمية كبرى، يعود في جزء منه إلى الرهانات الصائبة على العلوم والتكنولوجيات الحديثة، لكنّه يعود بالأساس إلى الحكم الرشيد الماثلة آثاره بوضوح في مختلف أجهزة الدولة ومؤسّساتها.

أبوظبي – بدأت الكفاءة الاستثنائية التي أظهرتها دولة الإمارات العربية المتّحدة في مواجهة جائحة كورونا تلفت نظر دول العالم وتُغري قوى كبرى بالاستفادة منها في مواجهة هذا الخطر غير التقليدي، حتّى أنّ ولاية نيفادا الأميركية آثرت عقد شراكة مع مجموعة إماراتية عاملة في مجال الذكاء الاصطناعي لإطلاق برنامج لاختبار الفايروس، مثلما يشير إلى ذلك مقال لأفشين مولافي الزميل في معهد السياسة الخارجية بكليّة جون هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة، رئيس تحرير ومؤسس مؤسسة نيو سيلك رود مونيتور.

ولفت المقال المنشور في موقع سنديكيشن بيورو تحت عنوان "خلال الحرب على فايروس كورونا، هناك نماذج من الإمارات تُظهر أهمية شبكات العمل الدولية"، إلى نقطة القوّة الاستثنائية في المقاربة الإماراتية بمواجهة الجائحة، والمتمثّلة في توسيع دائرة الفحوص والاختبارات الخاصة بفايروس كورونا ما أتاح للدولة الحصول على تشخيص دقيق للحالة الوبائية ومعالجتها بما يلزم من وسائل وإمكانيات.

ووصف مولافي الإمارات في مقاله بـ"إحدى القوى الرائدة في مجال إجراء اختبارات فايروس كورونا المستجد على المستوى القومي، حيث وصل معدل إجراء اختبارات الفايروس إلى 35 ألف اختبار في اليوم الواحد"، مضيفا "تعُد الإمارات ضمن أكثر الدول التي تقوم بإجراء اختبارات الفايروس قياسا على عدد السكان، حيث تحتل أحد المراكز الثلاثة الأولى على مستوى العالم، ويعُد هذا الأمر بمثابة مفاجأة لمُعظم دول العالم، بل إنه سيكون مفاجأة لهؤلاء الذين يعرفون الإمارات العربية المتحدة باعتبارها مُنتِجا رئيسيا للنفط أو أنها دولة رائدة في التجارة والسياحة ومركز للخدمات اللوجستية، والواقع أن واحدة من الثورات التي شهدتها الإمارات العربية المتحدة على مدار السنوات العشر الماضية تتمثّل في الابتكار فيما يخص العلوم والتكنولوجيا".

ورأى صاحب المقال في اختيار ولاية نيفادا الأميركية للشراكة مع مجموعة جي 42 الإماراتية المتخصصة في الذكاء الاصطناعي والتي أخذت على عاتقها تنفيذ البرنامج الضخم لإجراء اختبارات فايروس كورونا على مستوى الإمارات العربية المتحدة، خروجا عن المسار الطبيعي حيث كان المنطق يقتضي أن تتّجه الولاية الساعية لتأسيس مختبر لإنتاج كميات هائلة من أدوات اختبار فايروس كورونا، إلى دول متقدّمة مثل اليابان وكوريا الجنوبية والصين وألمانيا على سبيل المثال.

أفشين مولافي

الإمارات تعقد شراكات فعالة وتتطور بشكل هائل

ويسارع مولافي إلى إزالة دواعي الغرابة في اختيار الولاية الأميركية، مفسّرا ذلك الخيار بأنّ الإمارات من أكثر الدول التي تملك شبكات اتصالات قوية على مستوى العالم. وبخلاف امتلاكها لأكثر المطارات الدولية ازدحاما على مستوى العالم، وأحد أكبر موانئ الحاويات، كما أنها تعُد موطنا لأكثر الجنسيات المتنوعة على وجه الأرض، فإن الشركات الإمارتية تمتلك شبكة قوية من الاتصالات مع جميع أنحاء العالم، حيث تستفيد من مجموعة من أفضل الخبراء على وجه الأرض، وتقوم بعمل شراكات فعالة مما يساعدها على التطور بشكل هائل. كما ينبّه إلى أن شبكات الاتصالات تلك ليست معنية فقط بمسارات التجارة لكنها معنية أيضا بالمشروعات العلمية المشتركة.

ووفقا لفريق العمل بولاية نيفادا الذي أعلن عن تلك المبادرة، فإن الشراكة بين الولاية ومجموعة جي 42 الإماراتية لن تقتصر على إنشاء مختبر لإجراء فحوص فايروس كورونا، بل إنها تشمل إجراء دراسات وراثية خاصة بالفايروس. وقال مدير فريق العمل بولاية نيفادا جيم مورين في بيان له "إن الموارد التي تملكها مجموعة جي 42 الإماراتية ستساعدنا بصورة هائلة على إجراء اختبارات فايروس كورونا والأبحاث التي تجعلنا قادرين على تخفيف آثار الفايروس التي تطال المواطنين والزائرين خلال الأزمة الحالية، وسوف تساعدنا تلك الشراكة أيضا على تدعيم قدرتنا على تعافي اقتصاد ولاية نيفادا على المدى الطويل".

وكانت مجموعة جي 42 الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والتي تتخذ من أبوظبي مقرا لها، قد اشتركت مع مجموعة بي.جي.آي الرائدة في مجال حلول الجينوم لإنشاء أضخم مختبر فائق التطوّر يقع خارج الصين ويتخصص في تشخيص الإصابة بفايروس كورونا.

وأتاح المختبر إمكانية القيام يوميا بإجراء عشرات الآلاف من الاختبارات بتقنية "بي سي آر، آر تي" التي تعتمد على تفاعل البوليمرز المتسلسل اللحظي، لتلبية احتياجات فحص وتشخيص الإصابة بالفايروس.

وبتجاوز المعطيات العلمية والتقنية، فإن لكفاءة الإمارات في مواجهة جائحة كورونا أسبابا تتعلّق بالحكم الرشيد المنعكس على أداء الدولة في معالجة مختلف الملفّات والقضايا.

ويقول مولافي في مقاله "هناك مسألة الحُكم، فالحكومات على مستوى العالم تواجه تحديات غير مسبوقة تتصدى لها المؤسسات والقادة في تلك الدول. وفي كوريا الجنوبية نجحت إدارة الرئيس مون جاي إن بشكل كبير في التعامل مع أزمة فايروس كورونا.. والواقع أن دولا مثل كوريا الجنوبية والإمارات العربية المتحدة قد أظهرت مستويات عالية من المهارة في التعامل مع أزمة كورونا. وحتى الثامن والعشرين من أبريل كانت الإمارات قد أعلنت تسجيل 82 حالة وفاة بسبب فايروس كورونا من أصل 11 ألف حالة إصابة مؤكدة بالفايروس. وبالنسبة إلى دولة على اتصال قوي بالعالم الخارجي مثل الإمارات العربية المتحدة فإن التعامل مع وباء عابر للحدود لم يكن بالمهمة اليسيرة، لكن الإمارات نجحت في توظيف مجموعة من أدوات الثورة الصناعية الرابعة؛ الذكاء الاصطناعي وعِلم الروبوتات والطباعة ثلاثية الأبعاد والتكنولوجيا الذكية وعِلم الجينوم (الوراثة)، إلى جانب تطبيق مجموعة من الإجراءات التقليدية واسعة النطاق لمواجهة الكارثة، وانتهاج أسلوب عمل يشمل التنسيق التام بين المؤسسات الحكومية من أجل احتواء الفايروس.

الإمارات تكثف مساعداتها للبلدان الأفريقية

أبوظبي – تواصل الإمارات جهودها في مساعدة البلدان الأقل قدرة على مواجهة وباء كورونا، بما في ذلك البلدان الأفريقية، حيث جاءت زيمبابوي كأحدث بلد أفريقي يستفيد من المساعدات الإماراتية، بينما استفادت إثيوبيا للمرة الثانية من تلك المساعدات.

وأرسلت الإمارات الأربعاء طائرة تحتوي على 7.7 طن من الإمدادات الطبية إلى زيمبابوي من المنتظر أن يستفيد منها أكثر من 7.7 ألف من العاملين في مجال الرعاية الصحية.

وقال جاسم محمد مبارك القاسمي سفير دولة الإمارات لدى زيمبابوي "إن هذه المعونات الطبية سوف تعزز إمكانات المتخصصين في الرعاية الصحية في زيمبابوي لتلبية احتياجاتهم الفورية مما يمكنهم من أداء مهامهم بأعلى قدر من السلامة".

وأضاف موضّحا أنّ بلاده تعتبر زيمبابوي شريكا مهمّا وهي تلتزم بتقديم الدعم للدول الأفريقية لمساعدتها في مكافحة فايروس كورونا.

وعادت إثيوبيا لتستفيد مجدّدا من المساعدات الإماراتية الموجّهة لمقاومة الفايروس، حيث أرسلت الإمارات الأربعاء طائرة مساعدات إلى هذه الدولة الأفريقية تحتوي على إمدادات طبية سيستفيد منها العاملون في مجال الرعاية الصحية.

وكانت الإمارات قد أرسلت في 13 أبريل الماضي بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية طائرة تحمل 33 طنا من الإمدادات الطبية إلى إثيوبيا لمساعدة نحو 33 ألفا من العاملين في القطاع الطبي، وشملت الشحنة 15 طنا مقدمة من دولة الإمارات لإثيوبيا ونحو 3 أطنان مقدمة من الدولة لمنظمة الاتحاد الأفريقي و15 طنا مقدمة من منظمة الصحة العالمية لدعم إثيوبيا ودول أفريقية أخرى في مواجهة فايروس كورونا المستجد.

وقدمت دولة الإمارات منذ تحوّل كورونا إلى جائحة عالمية أكثر من 455 طنا من المساعدات لأكثر من 41 دولة، استفاد منها نحو 455 ألفا من المهنيين الطبيين.

وتنوّع الإمارات من مساعداتها للشعوب في مواجهة تبعات الجائحة، لتشمل هؤلاء المقيمين على أراضيها. وفي هذا الإطار قدّمت هيئة الهلال الأحمر الذراع الإنسانية لدولة الإمارات مساعدات إنسانية لرعايا عدد الدول المتأثرين بالأوضاع الراهنة، فيما تلقت الهيئة عددا من الطلبات والنداءات من بعض السفارات في الدولة لمساعدة رعاياها المتأثرين بالجائحة.